

مركز "شمس" ينتج فيلماً يرصد به أبرز الانتهاكات الإسرائيلية

نشر اليوم (آخر تحديث) 2013/01/27 الساعة 11:41

رام الله -معا- بهدف رصد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وضمن جهوده المتواصلة لفصح جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أنتج مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" فيلماً وثائقياً حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، بعنوان ""صفحات سوداء

وبين الفيلم مدى تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني، ومدى خطورة الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الوطنية، يسرد الفيلم الأحداث الرئيسية التي مرت بها القضية الفلسطينية وذلك منذ بداية الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، كما يبين الفيلم الانتهاكات الجسيمة والاعتداءات الوحشية لدولة الاحتلال بحق المدنيين العزل.

وبين الفيلم مدى انطباق القانون الدولي على الأراضي الفلسطينية التي تندرج حكماً ضمن نطاق ومفهوم الأراضي المحتلة، لكونها وجدت فعلياً تحت سيطرة وإدارة قوات أجنبية معادية اجتازتها باستخدامها للقوة دون وجه حق، ونجحت فعلياً بالسيطرة عليها وإدارتها من خلال إقامة حكومة عسكرية تمارس دورها في حكم وإدارة هذه الأراضي .

ويترب عن انطباق المفهوم القانوني للأرض المحتلة على المركز القانوني للإقليم الفلسطيني، جملة من الآثار والنتائج القانونية التي من ضمنها وأهمها سرعان نطاق ولاية أحكام وقواعد القانون الدولي عموماً وأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني الخاصة بحالة الاحتلال الحربي على وجه خاص على هذه الأراضي لتصبح فور انطباقها الأساس القانوني الذي يحكم وينظم كافة جوانب العلاقات الناشئة عن واقعة الاحتلال . بين المحتل وقواته وإدارته من جانب والإقليم الخاضع للاحتلال وسكانه المدنيين من جانب آخر .

ويوضح الفيلم السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتعارض تماماً مع القانون الدولي لما تنطوي عليه من خرق واضح لأحكام اتفاقيات جنيف ولأحكام الملحقين البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف 1949 م، وخاصة المادة 2/54 من الملحق الأول والمادة 24 من الملحق الثاني اللتان تحرمان الاستيلاء على المناطق الزراعية. كما إنها تشكل في الوقت نفسه خرقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخاصة المادة 2/27 منه والتي تنص على أنه لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً، ولقرارات مجلس الأمن .وفي مقدمتها القرار رقم 466 الصادر عن مجلس الأمن في عام 1979 م

ومن ناحية أخرى يبين الفيلم أن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة يخلق ظروفاً من شأنها أن تجعل تلك المستوطنات بمثابة ضم واقعي لتلك الأراضي إلى إسرائيل لأنها تجعل من حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير المصير أمراً صعباً، وذلك لما تنطوي عليه من جلب للمستوطنين

الجدد للإقامة فيها، والذي من شأنه أن يعمل على تغيير الطبيعة السكانية للأراضي المحتلة، خاصة بعد طرد المواطنين الأصليين منها لإحلال الغرباء مكانهم. يضاف إلى ذلك كله أن إسرائيل تهدف من سياستها الاستيطانية أن تجعل من المستوطنين الإسرائيليين أغلبية سكانية في تلك الأراضي حيث يمكنها أن تشارك مستقبلاً في تقرير مصير الأراضي المحتلة.

استضافة الفيلم نخبة من الشخصيات ذات الصلة منهم الوزير عيسى قراقع وزير الأسرى، والأستاذ شعوان جبارين مدير مؤسسة الحق، والأستاذة رندة سنيورة المديرية التنفيذية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والدكتور ياسر العموري أستاذ القانون الدولي في جامعة بيرزيت، والمحامية سحر فرانسيس مدير مؤسسة الضمير، والأستاذ عصام عاروري مدير مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، والأستاذ قدوره فارس رئيس نادي الأسير، والأستاذ جمال جمعة منسق الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان، والأستاذ حلمي الأعرج مدير عام الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية، واللواء طلال دويكات محافظ طولكرم "سابقاً"، والدكتور صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين.

وقد تناول الفيلم الكثير من الانتهاكات سردت ضمن تسلسلها التاريخي حيث اظهر الفيلم كافة الجرائم التي يقوم بها الاحتلال منذ عام 1948 والتي تمثلت بالقتل والهدم وتشريد والأسر ومحاولته إذلال الفلسطينيين على مدار تلك الفترة ولم يكتفي الفلم بعرض ذلك فقط فقد سلط الضوء على الاعتقالات بحق الفلسطينيين وكيفية انتهاك حقوق الأسرى الفلسطينيين والتي تتعارض مع كافة اتفاقيات جنيف المتعلقة بأسرى الحرب إضافة إلى القتل وتشريد والدمار الذي لحق بقطاع غزة بعد الحرب الأخيرة على القطاع والتي خلفت الشهداء والجرحى وضرب البنية التحتية للقطاع ضاربا بعرض الحائط كافة الاتفاقيات الدولية .

وقد أظهر الفيلم مدى المعاناة التي يعانيها الفلسطينيون في الضفة المحتلة والتي تمثل، في القتل والاعتقال والإبعاد، ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، وهدم البيوت، والحواجز والتفتيش، والتنقل وإعاقة حرية الحركة والمرور، وبناء جدار الفصل العنصري، والتلوين، وسرقة المياه، والثروات الطبيعية الأخرى. وشق الطرق الالتفافية وتدمير التنوع الحيوي، والمياه العادمة، والنفايات الصلبة، وتلوث الهواء، وتدمير التراث الحضاري، وتدمير القطاع الزراعي.